

الوسيط في المذهب

ذكر وجه فيه .

أما العجز الطارئ فهو طريان آفة قاطعة للجنس ففي أنفساخ العقد قولان .

أحدهما نعم لأنه لو أقرن بالابتداء لمنع فاشبة تلف المبيع قبل القبض .

و الثاني لا لأن الوفاء به في السنة الثانية ممكن و العقد وارد على الذمة فأشبهه إباق

المبيع فإنه يثبت الخيار ثم ليس هذا الخيار على الفور وهو كخيار الإباق وخيار المرأة في

الإيلاء لأنه نتيجة حق المطالبة بالمستحق وهو قائم متجدد في كل حال .

و الأصح أنه لا يسقط و إن صرح بالإسقاط كما لا يسقط بالتأخير وفيه وجه أنه يسقط \$ فرع

لو أنقطع قبل المحل وعلم دوام الانقطاع الى المحل ففي تنجز الانفساخ و الفسخ قولان

يضاهيان ما إذا قال لآكلن هذا الطعام غدا فتلف قبل الغد بآفه هل يحنث في الحال وهو

محتمل جدا